السيولة النقدية انخفضت خلال أبريل إلى 517.50 مليون دينار

«بيان»: البورصة تسجل خسائر جماعية على وقع استمرار حركة التصحيح

قال التقرير الصادر عن شركة بيان للاستثمار لقد أنهت بورصة الكويت تداولات الشهر الأول من الربع الثاني مسجلة خسائر جماعية لمؤشراتها الثلاثة على وقع استمرار حركة التصحيح التي تشهدها البورصة خلال الفترة منذ شهر فبراير وحتى الآن، وذلك بعد المكاسب الكبيرة التي سجلتها في شهر يناير، مما أفضى إلى تقلص نسبة مكاسب المؤشرات الثلاثة منذ بداية السنة بشكل لافت. وقد أنهى المؤشر السعري تداولات شهر ابريل مسجلاً تراجعاً نسبته 2.65% بعدما أغلق عند مستوى 6،843.01 نقطة، فيما بلغت نسبة خسارة المؤشر الوزني 1.20% مغلقاً عند مستوى 408.31 نقطة، أما مؤشر كويت 15 فقد أنهى تداولات الشهر عند مستوى 919.38 نقطة بتراجع نسبته 1.55%.

القيمة الرأسمالية

هذا ووصلت القيمة الرأسمالية للسوق في نهاية شهر ابريل إلى 27.08 مليار د.ك. تقريبا، بتراجع نسبته 0.13% مقارنة مع مستواها في شهر مارس، حيث بلغت آنذاك 28.12 مليار د.ك. تقريبا؛ أما على الصعيد السنوي، فقد وصلت نسبة ارتفاع القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق إلى 6.58% عن قيمتها في نهاية عام 2016، حيث بلغت وقتها 25.41 مليار د.ك. تقريبا.

وقد شهدت البورصة هذا الأداء في ظل استمرار غياب المحفزات الإيجابية، خاصة فيما يخص الشأن الاقتصادي المحلي، تلك المحفزات التي قد تساهم في تحسين معنويات المتداولون وتدفع السوق نحو الاتجاه الصاعد وتزيد من سيولته النقدية مما يعزز من أوضاع الشركات المدرجة وينعكس إيجاباً على أداء أسهمها في البورصة، خاصة وأن البورصة تعتبر هي المرآة الحقيقية التي تعكس الأوضاع الاقتصادية في أي دولة. كما شهدت البورصة هذا الأداء وسط تراجع مستويات التداول بشكل لافت، حيث انخفض إجمالي السيولة النقدية خلال الشهر بنسبة بلغت 20.80% ليصل إلى 517.50 مليون دينار كويتي، فيما نقص إجمالي عدد الأسهم المتداولة ليصل إلى 5.91 مليار سهم أي بانخفاض نسبته 16.86%. وقد جاء هذا التراجع في ظل ضعف عمليات الشراء في السوق نتيجة ترقب المتداولون لنتائج الشركات المدرجة عن فترة الربع الأول من العام الجاري، والتي لم يعلن منها سوى 25 شركة فقط من أصل 177 شركة مدرجة في السوق الرسمي، محققة ما يقرب من 222.80 مليون دينار كويتي أرباحاً صافية، بارتفاع نسبته 13.34% عن أرباح نفس الشركات لذات الفترة من العام 2016، حيث بلغت 196.57 مليون دينار كويتي.

على الصعيد الاقتصادي، أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية خلال الشهر الماضي عن تجميد وثيقة الإصلاح الاقتصادي الحالية، وذلك على هامش ملتقى الكويت المالي، الذي عقد خلال الشهر؛ كما أشار إلى أنه من المتوقع أن تشهد الأسابيع القادمة طرح وثيقة جديدة تنطلق مع الواقع الاقتصادي الجديد في ظل ما شهدته أسعار النفط من تحسن نسبي، وبعد سنوات قد تطرح نسخة ثالثة ورابعة. هذا وقد أضاف، أن الحكومة تستهدف رفع سقف الاقتراض إلى 20 مليار دينار من 10 مليارات حالياً، موضحا أن ذلك سياتي من خلال تعديل تشريعي يسمح أيضا بإصدار شرائح على 30 عاماً يتضمن صكوكاً إسلامية.

من جهة أخرى، أصدرت إدارة الفتوى والتشريع خلال الأسبوع الأخير من الشهر الماضي تقريراً يضم ملاحظات خبرائها بخصوص مشروع قانون إعادة تأهيل وتصفية المنشآت التجارية، أو ما يعرف بقانون الإعسار والإفلاس، الذين طالبوا فيه بضرورة إعادة دراسة المشروع مرة أخرى مع إيراد العديد من الملاحظات التي شابت أعماله، من ضمنها تعارضه مع عدد من القوانين المستقرة في دولة الكويت، وعلى رأسها قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون التجارة نفسه.

وبالعودة إلى بورصة الكويت في شهر ابريل، فقد أنهت مؤشراتها الثلاثة تعاملات الشهر المنقضي في المنطقة الحمراء على وقع موجة البيع التي استهدفت العديد من الأسهم التي تم التداول عليها خلال الشهر، خاصة تلك التي شهدت ارتفاعات واضحة منذ بداية السنة على وقع الصحوة التي شهدتها البورصة حينها. وقد سجلت البورصة خسائرها في ظل انخفاض مؤشرات التداول خلال الشهر سواء على صعيد الكمية أو القيمة، وذلك مقارنة مع مستوياتها في الشهر السابق، حيث انخفض متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 12.88% لتبلغ 25.87 مليون دينار كويتي، فيما تراجع متوسط عدد الأسهم المتداولة خلال الشهر بنسبة بلغت 8.55% ليصل إلى 295.35 مليون سهم.

المؤشر السعري

شهد المؤشر السعري أداءً غلب عليه التذبذب المائل إلى التراجع خلال الجلسات اليومية من شهر ابريل، منخفضاً في 12 يوم من أصل 20 يوم تداول شهدها الشهر؛ وقد استهل المؤشر تداولات الشهر مسجلاً خسائر طفيفة في الجلستين الأولتين من الشهر في حدود 0.5%، متخطياً بذلك مستوى 7،000 نقطة نزولاً، قبل أن يتمكن من الارتفاع بعد ذلك في الجلستين اللاحقتين معوضاً مستواه الألفي مرة أخرى، حيث أقفل عند 7،059.61 نقطة في جلسة 5 ابريل، وهو أعلى مستوى له خلال الشهر. فيما شهد المؤشر خلال الفترة منذ 6 ابريل وحتى 19 ابريل أداء غلب عليه التراجع المحدود فاقداً خلال هذه الفترة مستوى 7،000 نقطة ثانيةً، ليغلق بنهايتها عند مستوى 6،788.03 نقطة وهو أدنى مستوى إقفال له خلال شهر ابريل، لتصل بذلك نسبة خسارته منذ بداية الشهر إلى 3.43%. هذا وتمكن المؤشر في الجلسات المتبقية من الشهر من تعويض جزء خسائره لينهي تداولات ابريل مسجلاً خسارة شهرية نسبتها 2.65%.

المؤشر الوزني

اتسم أداء المؤشر الوزني خلال شهر ابريل بالتراجع بشكل عام، حيث سجل خسائر في 11 يوم من أصل 20 يوم تداول شهدها الشهر. وقد شهد المؤشر أداءً إيجابياً خلال الثلث الأول من الشهر مكنه من تحقيق مكاسب جيدة حتى جلسة يوم 11 ابريل التي أنهاها عند مستوى 422.01 نقطة وهو أعلى مستوى إغلاق يصل إليه خلال الشهر، لتصل بذلك نسبة مكاسبه الشهرية إلى 2.11%. فيما شهد المؤشر بعد ذلك موجة تراجع واضحة خلال الفترة منذ 12 ابريل وحتى 25 ابريل فاقداً خلالها كل مكاسبه التي سجلها منذ بداية الشهر ليغلق عند مستوى 405.05 وهو أدنى مستوى إغلاق له خلال الشهر. هذا وتمكن المؤشر بعد ذلك من تحقيق الارتفاع في آخر جلستين من الشهر معوضاً بذلك جزء بسيط من خسائره الشهرية التي وصلت بنهاية الشهر إلى 1.20%.

مؤشر كويت 15

لم يختلف أداء مؤشر كويت 15 كثيراً عن أداء نظيريه السعري والوزني، حيث بلغ عدد الجلسات التي تراجع فيها المؤشر حوالي 12 جلسة من أصل 20 جلسة شهدها الشهر. وقد استهل المؤشر تداولات ابريل متخذاً مساراً صاعداً استمر حتى جلسة يوم 9 ابريل التي أنهاها عند مستوى 959.88 نقطة وهو أعلى مستوى إغلاق يصل إليه المؤشر خلال الشهر. فيما بدأت موجة التراجع خلال الفترة منذ 10 ابريل وحتى الجلسة قبل الأخيرة من الشهر على وقع عمليات جني الأرباح التي استهدفت معظم الأسهم الثقيلة التي يتكون منها المؤشر، ليقفل في جلسة يوم 26 ابريل عند مستوى 910.69 نقطة، وهو أدنى مستوى له خلال الشهر. فيما استطاع المؤشر أن يحقق ارتفاعاً جيداً في الجلسة الأخيرة من الشهر معوضاً بذلك جزء من خسائره الشهرية التي وصلت بنهاية الشهر إلى 1.20%.

تداولات القطاعات

شغل قطاع العقار المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الشهر الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 2.40 مليار سهم تقريباً شكلت 40.65% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 34.86% من إجمالي السوق، إذ تم تداول 2.06 مليار سهم تقريباً للقطاع، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، حيث بلغ حجم تداولاته 653.52 مليون سهم تقريباً أي ما يعادل 11.06% من إجمالي تداولات السوق.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 27.31% بقيمة إجمالية بلغت 141.33 مليون د.ك.، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 26.80% وبقيمة إجمالية بلغت 138.69 مليون د.ك. أما قطاع البنوك، فقد حل ثالثاً بعد أن بلغت قيمة تداولاته 130.08 مليون د.ك. أي ما نسبته 25.14% من إجمالي قيمة تداولات السوق.

بلغت مع نهاية ابريل حوالي 1.55%.

مؤشرات القطاعات

سجلت تسعة من قطاعات بورصة الكويت تراجعاً في مؤشراتها بنهاية شهر ابريل الماضي، فيما نمت مؤشرات القطاعات الثلاثة الباقية؛ فعلى صعيد القطاعات التي سجلت تراجعاً، فقد تصدرها قطاع التكنولوجيا الذي أنهى مؤشره تداولات الشهر عند مستوى 690.17 نقطة، بانخفاض نسبته 12.98%، فيما شغل قطاع الرعاية الصحية المرتبة الثانية، وذلك بعد أن تراجع مؤشره بنسبة 11.86%، مغلقاً عند مستوى 1،340.72 نقطة، في حين شغل قطاع العقار المرتبة الثالثة بعدما أنهى مؤشره تداولات الشهر مسجلاً خسارة نسبتها 6.97%، مقفلاً عند مستوى 996.89 نقطة، أما أقل القطاعات تراجعاً، فكان قطاع الخدمات الاستهلاكية، إذ انخفض مؤشره بنسبة بلغت 1.96%، منهياً تداولات الشهر عند مستوى 920.47 نقطة. أما على صعيد القطاعات التي سجلت نمواً، فقد فتصدرها قطاع النفط والغاز، حيث أنهى مؤشره تداولات الشهر على ارتفاع نسبته 11.62% مغلقاً عند مستوى 1،053.66 نقطة، تبعه في المرتبة الثانية قطاع البنوك الذي أنهى مؤشره تداولات الشهر عند مستوى 942.78 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 0.48%، فيما شغل قطاع الصناعية المرتبة الثالثة بعد أن ارتفع مؤشره بنسبة 0.26% مقفلاً عند مستوى 1،788.80 نقطة.

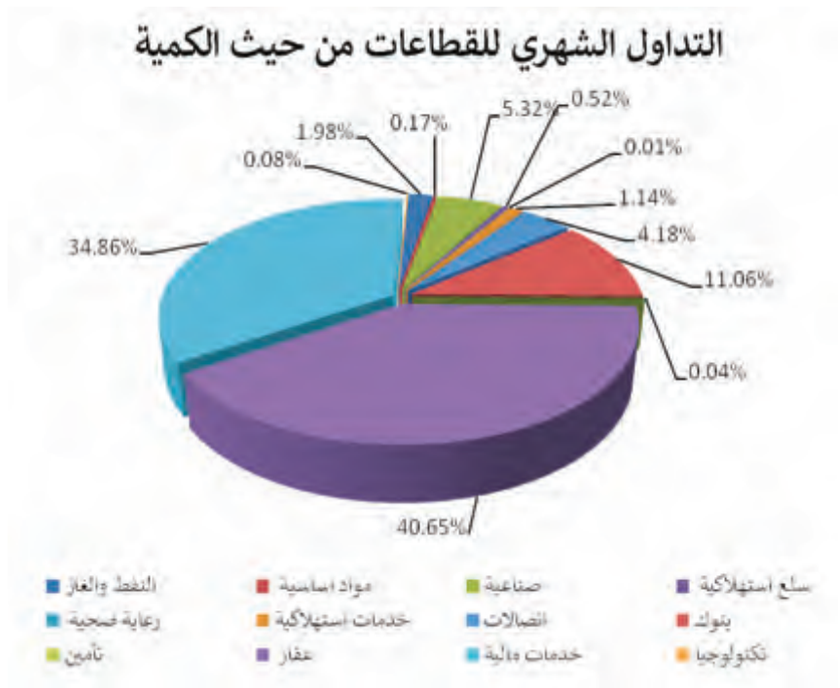

التداول الشهري للقطاعات من حيث الكمية

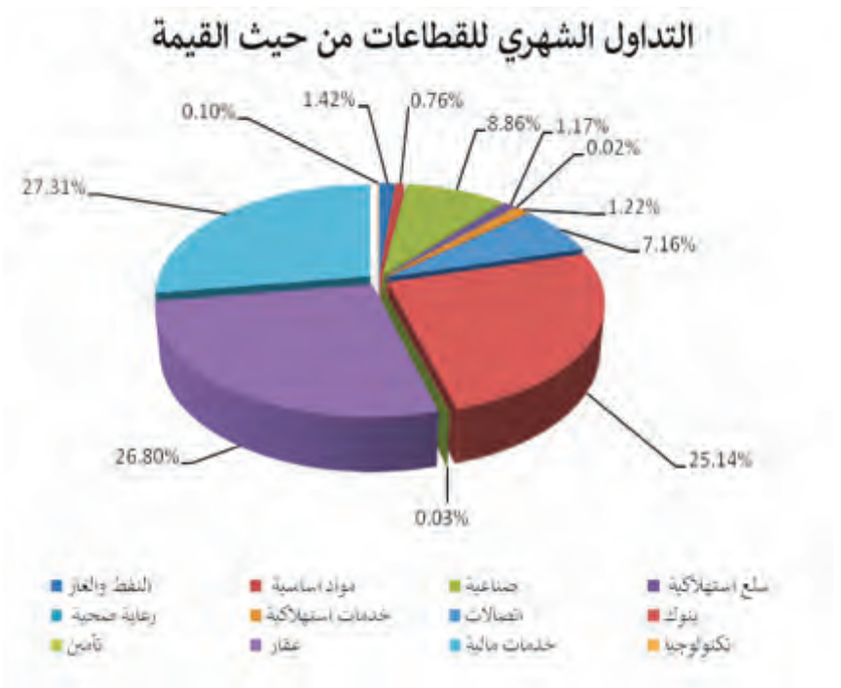

التداول الشهري للقطاعات من حيث القيمة

- 25 فقط اعلنت عن بياناتها من أصل 177 شركة مدرجة في السوق الرسمي
- القيمة الرأسمالية للسوق وصلت في نهاية أبريل إلى 27.08 مليار دينار تقريبا
- استمرار غياب المحفزات الإيجابية خاصة فيما يخص الشأن الاقتصادي المحلي
- قطاع العقار شغل المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الشهر الماضي

بإجمالي جوائز شهرية تصل إلى 20 ألف دينار كويتي

وربة يعلن أسماء الفائزين في سحب حساب السنبلة الشهري الرابع عشر

وربة يعلن الفائزين في سحب السنبلة

نظّم بنك وربة، السحب الرابع عشر لحساب السنبلة تحت إشراف ممثل وزارة التجارة والصناعة. وتم الإعلان عن أسماء الفائزين بالسحب الشهري لحساب السنبلة الذي يخول العملاء بربح جوائز نقدية تصل إلى 20 ألف دينار كويتي.

تجدر الإشارة الى أن حساب السنبلة في بنك وربة يلقى إقبالا كثيفا من قبل العملاء لما يؤمنه من تسهيلات وجوائز قيمة. وقد حرص البنك خلال مطلع 2017 على إضافة تطورات نوعية على الحساب لقت استحسان العملاء، فقد شملت التطورات زيادة عدد الفائزين إلى 12 فائزا ، كما أصبح إجمالي الجوائز الشهرية 20 ألف دينار كويتي، و لكل عميل فرصة لدخول السحب مقابل إيداع مبلغ 10 دينار كويتي. ويعتبر الخيار الأمثل لجميع العملاء للتوفير وفي الوقت نفسه تحقيق عوائد مالية على أرصدتهم.

تجدر الإشارة إلى أنه ومنذ انطلاقته، يحرص بنك وربة على تصميم حلول مصرفية مبتكرة وفريدة تهدف بالدرجة الأولى إلى تمييز عملاء البنك عن غيرهم والنهوض بقطاع الصيرفة الإسلامية حيث استهل عام 2017 بجملة من المنتجات المصرفية الإسلامية ترقى إلى المستويات العالمية في جودتها ومرونتها وتندرج تحت جملة الحلول النوعية التي يقدمها البنك حصريا.

وقد فاز في سحب السنبلة الشهري الرابع عشر كل من و حسن أحمد حسين بو عباس و و عيسى عبدالله عيسى الحوشان بجائزة 5000 دينار كويتي وفاز بجائزة 1000 دينار كويتي كل من و أنعام يوسف جاسم المبارك و فهيد عقوب سلطان المطيري و جميله سلمان مريمي و هناء جاسر عبدالله الشمري و ناصر مشعل مسحل الشعلاني و بدر شعيب راشد البكر و ناصر محمد عبدالمحسن تقي راشد محمد حمد الهاجري و عبدالعزيز سعيد يوسف بن سيف و نايف محمد حبيب الحميلي .

في محاضرة للوزير الموريتاني السابق بمركز السياسات العامة بامانة التخطيط

المختار: عدم الاستقرار الاقتصادي بالمنطقة العربية سببه التغيرات في أسعار النفط

ربيع سكر

الدكتور محمد المختار

جانب من المحاضرة

ضمن اطار المحاضرات التي ينظمها مركز السياسات العامة في الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية اقيمت صباح امس محاضرة بعنوان الاستدامة الاقتصادية والسياسات المتعلقة بها القاها الوزير الموريتاني السابق ومدير قسم التنمية والتكامل الاقتصادي في لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا الدكتور محمد المختار بحضور الامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي واستعرض الدكتور المختار في محاضرته عرضا مرئيا عن الاستدامة الاقتصادية في المنطقة العربية مشيرا الى انه من المهم الاشارة الى اهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة عالميا والتي تبنتها الامم المتحدة والدول الاعضاء ومن بينها دولة الكويت والتي تمثل اطار العمل الانمائي الدولي اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا مؤكدا وجود علاقة مباشرة بين الاستدامة الاقتصادية وعدد من اهداف التنمية المستدامة ومن بينها الاهداف 6 و 7 و 8 و 9 و 16 والمتعلقة بالبيئة والطاقة فضلا عن ارتباطها بالاطار العام للحكم الرشيد .

واشار الى انه يلاحظ في المنطقة العربية عدم الاستقرار الاقتصادي ومعدلات النمو بسبب ارتباطها بالتغيرات في اسعار النفط مشيرا الى ان ذلك لا يؤثر فقط على الدول الغنية المنتجة للنفط في المنطقة العربية ولكنه يؤثر على باقي دول المنطقة فضلا عن ان معدلات النمو ترتبط باسعار النفط وبصفة خاصة في دولة الكويت لافتا انه فيما يتعلق بمعدلات الانتاجية والتي يتم قياسها حسب علاقتها بنسبة القوى العاملة نلاحظ ان آداء الدول العربية ليس جيدا من الناحية الاقتصادية وينعكس على مستوى الانتاجية .

واضاف انه فيما يتعلق بمجال التنوع والتحول الهيكلي فان معدلات الدول العربية ضعيفة مقارنة بباقي دول العالم باستثناء الكويت التي تتميز بآداء مرتفع في هذا الجانب مقارنة بالدول العربية وبخاصة الدول المنتجة للنفط مشيرا الى انه فيما يتعلق بالشمولية وبخاصة فيما يتعلق بالعمالة بين الشباب فان الشباب في باقي الدول العربية يعانون من ارتفاع معدلات البطالة وعدم التوازن في المؤشرات الاقتصادية مشيرا الى ان المنطقة العربية تعاني من مشاكل سياسية وحروب واحتلال ونزاعات مسلحة وتتاثر اقتصاديا بهذه المؤثرات مؤكدا ان الازمة الاقتصادية تؤثر بصورة واضحة على المنطقة العربية .

وقال ان دولة الكويت مقارنة بالدول الاخرى المنتجة للنفط تتميز بآداء جيد في ظل انخفاض اسعار النفط واذا ما حاولنا ربط الاستدامة الاقتصادية بسياسات الطاقة نلاحظ ان هناك جهود ينبغي اتخاذها بخصوص كفاءة عمليات الطاقة وتعظيم استهلاك مصادرها بالنسبة لحصة الفرد مقارنة بالامن المائي والامن الغذائي مما ينعكس على العجز في اطر الحكم الرشيد حيث يظهر جليا احتياج المنطقة الى تحسين الآداء والمؤشرات .

ولفت ان من السياسات العامة التي نحتاجها في المنطقة لتحسين الوضع الاقتصادي بشكل عام التحول الهيكلي في ضوء هبوط اسعار النفط والاهتمام بالقطاعات غير المرتبطة بالقطاع النفطي والتي تعتمد في آدائها على أسعار النفط مشددا على اهمية استغلال الظروف في الكويت كونها دولة منتجة للنفط والعمل على التحول الهيكلي لتنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد كليا على النفط والاهتمام بقطاعات الامن المائي والامن الغذائي واستخدام التكنولوجيا في ادارة مصادر المياه وتطوير سبل تحفيزية للتسعير المائي لتعظيم العائد والاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والاخذ في الاعتبار مصادر الطاقة المتجددة وتشجيع جهود البحوث والتطوير والاهتمام بالسياسات التي تهتم وتعالج عدم المساواة بين فئات المجتمع والاهتمام بالسياسات التي تهتم بالاستثمار في الطاقات البشرية التي تساهم في التنمية الاقتصادية بما في ذلك دعم المسار الاقتصادي والرفاه العام .

وكان الامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي استهل المحاضرة بالقاء كلمة رحب فيها بالمحاضر الدكتور محمد المختار مؤكدا ان هذه هي المحاضرة الرابعة التي ينظمها مركز الكويت للسياسات العامة في الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية مشيرا الى انه تم تنظيم ثلاث محاضرات سابقة حول مستقبل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية بعد فوز ترامب وكذلك محاضرة حول قيادة التنفيذ في القطاع العام والتصور الجديد للحوكمة فضلا عن محاضرة حول موضوع سيدات الاعمال واهداف التنمية المستدامة .

وذكر ان مركز الكويت للسياسات العاة تم تاسيسه في الامانة العامة للتخطيط بهدف تطوير آليات تحسين جودة وكفاءة صناعة السياسات العامة وتنفيذها في الكويت من خلال تحديد المسائل المتشعبة الاثر للسياسات القائمة وتعزيز قاعدة المعرفة في مجال السياسات العامة كآداة لتضافر الجهود للتنسيق وتجميع الدراسات البحثية التي من شانها ان تقدم المشورة لصانعي السياسات .